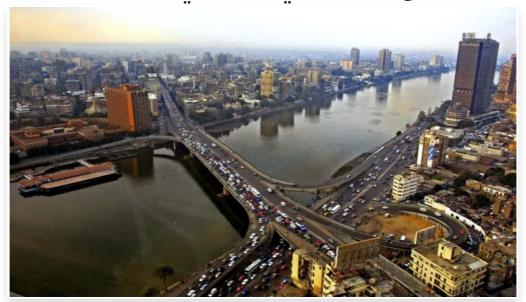
استمرار ضعف القطاع غير النفطى بمصر في يوليو



الجمعة 9 أغسطس 07:13 و7:10 م

ـُــأظهر مسح نشرت نتائجه الاثنين تراجعا طفيفا في نشاط القطاع الخاص غير النفطي بمصر في يوليو، وسط قلق الشركات من ارتفاع محتمل في التضخم∏

وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز غلوبال لمديري المشتريات في مصر إلى 49.7 نقطة في يونيو، من 49.9 نقطة في الشهر نفسه، ليظل أقل من مستوى الخمسين نقطة الفاصل بين النمو والانكماش∏

وتشير نتائج المسح إلى تواصل الانكماش في القطاع الخاص غير النفطي بمصر في كل الشهور منذ نوفمبر 2020.

وقالت ستاندرد آند بورز غلوبال "أفادت الشركات بانكماش طفيف لكنه مستمر في مستويات النشاط في بداية الربع الثالث من العام□ ويعزى الانخفاض في الإنتاج بشكل رئيسي إلى ضعف المبيعات، كما أشارت بعض الشركات إلى ضغوط تزايد الأسعار".

وعاود المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة الانكماش، إذ انخفض إلى 49.2 في يوليو من 50.2 في يونيو والتي كانت أعلى قراءة له منذ أغسطس 2021.

وأشار المشاركون في المسح إلى هشاشة ظروف الطلب المحلي التي تقترب رغم ذلك من التعافي□ وعلى النقيض من ذلك، شهدت طلبيات التصدير الجديدة زيادة للشهر الثالث على التوالي، مدفوعة بتحسن الطلب من الأسواق الخارجية، بحسب ستاندرد آند بورز غلوبال□

وانخفض المؤشر الفرعى للإنتاج إلى 49.2 من 49.3.

وقال ديفيد أوين الخبير الاقتصادي في ستاندرد آند بورز "يبدو أن الاقتصاد غير النفطي المصري لا يزال على أعتاب النمو، فقراءة مؤشر مديري المشتريات في يوليو تموز غير بعيدة عن مستوى الخمسين".

وارتفع المؤشر الفرعي للإنتاج المستقبلي إلى 54.6 في يوليو بعد أن سجل 50.4 في يونيو وهو أدنى مستوى له منذ إضافة المؤشر الفرعي لأول مرة إلى المسح في أبريل 2012.

وأضاف "بينما أشارت بعض الشركات إلى تحول في الظروف الاقتصادية، وخاصة من خلال ارتفاع الطلب على الصادرات، فقد شهدت مجالات أخرى وصف ظروف السوق بأنها ضعيفة".

وتابع "الارتفاع الطفيف في تضخم تكاليف المدخلات في يوليو قد يثير قلق بعض الشركات بشأن خطر ارتفاع الأسعار مرة أخرى وتقويض النشاط التجاري".